الاوقات الحرجة من التفاوض.

ويستحق هذا العامل مناقشة موجزة هنا. صحيح أن الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية قد قامت بدور جوهري في تكييف البيئة السياسية والقانونية لدبلوماسية التسوية، ولكن درجة النجاح في تخطي العقبات الرئيسة امام المراحل المختلفة لدبلوماسية التسوية قد توقفت، الى حدّ كبير، على مشاركة العملاقين، أو أحدهما على الاقل. ويعني ذلك ان الاطار الاقليمي لم يكن كافياً، الاّ في حالات محدودة لكسر الجمود السياسي والدبلوماسي المحيط بالصراعات الاقليمية؛ كما ان دور الامم المتحدة كان فعّالاً بالقدر الذي حظيت به بمساندة قوية من جانب العملاقين معاً، أو أحدهما على الاقل.

ثالثاً: احتمالات تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي

يعتمد تقديرنا لاحتمالات تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في الامد المباشر جزئياً، على استنتاج مغزى التحولات الجارية في النظام الدولي، ودلالاتها بالنسبة الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعلى استقراء انعكاسات الهيكل العام للتسويات الاقليمية الراهنة على دبلوماسية تسوية هذا الصراع. على ان لكل صراع ـ كما أكدنا من قبل ـ شخصيته المستقلة نسبياً، وعوامل ديناميكيته الخاصة، الأمر الذي يلزمنا بتقدير المعطيات الراهنة لتسوية هذا الصراع، وما تنطوي عليه من قوة دفع نحو هذه التسوية، وشروطها، وخصائصها، العامة. والى جانب هذه النقاط الثلاث، فسوف نخلص الى بعض المقترحات الخاصة بتحسين الادارة العربية، والفلسطينية، للمعطيات الراهنة للتسوية وظروفها الحاكمة.

دلالات التحوّلات في النظام الدولي حول احتمالات التسوية

أيّاً كان تقديرنا للتحولات في النظام الدولي، فان هذه التحولات جميعها تسير في الاتجاه العام ضد مصلحة الجانب العربي في معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في المدى المنظور، والمدى الأبعد.

ففي الحدّ الاقصى لتوقعات نماذج، أو هياكل، النظام الدولي، أي توقع استمرار نظام القطبية الثنائية، فان هذا النظام سوف يعمل على أساس قواعد جديدة، ومن خلال موازين قوى مختلفة. فالاتحاد السوفياتي لن يعمل، في الامد المنظور، على اقلاق الترتيبات العالمية والاقليمية القائمة لمصلحة الولايات المتحدة والغرب بصورة عنيفة، وسوف يسعى الى تأييد التماشي (accommodation)، لا التحدي والمعارضة، للغرب، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. وسوف يكيّف ادارته للعلاقات الدولية على اساس ادراكه لوضعه الاضعف، نسبياً، في موازين القوى العالمية. وهو، بالتالي، لن يعمل على تعزيز القوة العربية في مواجهة اسرائيل بالدرجة التي قد تؤدي الى تحدي اسرائيل ومحاولة قلب الوضع الراهن بوسائل عنيفة.

وفي الحدّ الاوسط لتوقعات هيكل النظام الدولي القائم على نظام توازن قوى، فان الطرف الدولي الرئيس المناصر للقضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية، سوف يكون واحداً بين قوى كبرى عدة، وقد لا تكون قوته، بافتراض استثمارها للحد الاقصى لصالح القضية الفلسطينية، كافية لتحريك النظام الدولي في اتجاه حل، أو تسوية، الصراع بصورة مرضية؛ هذا ناهيك عن القيود الواردة على حركته في اطار النظام ككل، وفي اطار تحالفاته المحتملة.

وفي الحدّ الادنى القائم على نظام دولي يهيمن عليه قطب رأسمالي غربي، فالأرجح ان القضية الفلسطينية سوف تمرّ عبر أكثر فتراتها ومراحلها صعوبة وتأزّماً، بسبب ما هو معروف من